

تساؤلات ومؤشرات حول الوضع الاقتصادي الراهن لمصر

لا يخطئ الناظر لحال الاقتصاد المصري الراهن رؤية حاله المتدهور نتيجة عوامل عدة معلومة في أغلبها - وإن اختلف على أسباب تفاقمها - ولا يكاد يختلف اثنين حول أهمية وجود رؤية استراتيجية مصرية للتعافي أو بالأحرى الإنقاذ الاقتصادي، ولكن أين هي تلك الرؤية؟ ثم ما أبعادها على مستوى التحديات والمشكلات الاقتصادية الطاحنة التي تواجه الاقتصاد المصري؟ الأمر يلقي بتساؤلات ويفتح الباب لسيل من الإشكالات المعضلة يحاول هذا التقرير الوقوف على جانب منها فيما يلي:

• الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد المصري: أين وإلى أين؟

عقد الشهر الماضي مؤتمر اقتصادي نظمته مؤسسة أخبار اليوم تحت عنوان "مصر... طريق المستقبل" في الفترة من ٧-٩ سبتمبر ٢٠١٤ مدعومًا من السلطة التنفيذية (الرئاسة والحكومة) بشكل مباشر وذلك وفق تصريح رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم نفسه في الجلسة الافتتاحية من المؤتمر بطلب الرئيس السيسي ودعمه للمؤتمر، وكما اتضح من المساهمة الحكومية في تنظيم وحضور المؤتمر منذ افتتاحه بحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس إبراهيم محلب ثم كلمته في ختام أعماله. لكن هذا الدعم لمؤتمر يدعو لطرح رؤية استراتيجية للاقتصاد المصري يدعو للتساؤل: أين هي الخطة الاستراتيجية للاقتصاد المصري التي من المفترض أنها مطروحة وفق البرنامج الانتخابي للرئيس لكي تنبي عليها سياسات حكومته؟! ولماذا لم تطرح تلك الرؤية الاقتصادية بشفافية على الشعب؟ أم أنها غير موجودة؟!

وكان من مخرجات المؤتمر: انتهى المؤتمر إلى ضرورة وضوح السياسات المالية والضريبية والنقدية لخلق مناخ إيجابي جاذب للاستثمار الجيد بحيث تصبح السياسات المالية عمومًا والضريبية منها على وجه الخصوص داعمة ومحفزة لخطة التنمية. كما انتهى المؤتمر إلى ضرورة اجراء تعديلات تشريعية لتسوية منازعات الاستثمار القائمة واتخاذ حزمة إجراءات تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية كأحد أهداف ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. كما انتهى المؤتمر إلى ضرورة اتخاذ خطوات جادة لإعادة توزيع الدخل لصالح الأقل دخلاً والفقراء والعمل على رفع مستوى معيشتهم من خلال تعديل منظومة الدعم لضمان وصوله إلى مستحقيه مع توسيع الأنفاق على الخدمات ذات الصلة بالمباشرة بالمواطن وعلى رأسها التعليم والصحة^١. الأمر الذي يعني أن المؤتمر لم يضع رؤية استراتيجية للتوجه الاقتصادي المصري وتصورًا لتجاوز عثراته بقدر ما أوصى خبراء المشاركين فيه على ضرورة وجود رؤية واضحة وشفافية في القرار الاقتصادي، بينما حرص أعضاء الحكومة -بحضورهم الواضح بالمؤتمر- على دعوة المستثمرين خاصة الأجانب للثقة في وضع الاقتصاد المصري.

^١ البيان الختامي والتوصيات لـ "مؤتمر أخبار اليوم الاقتصادي"، على الرابط:

في المقابل، فإن خطة التنمية المستدامة للحكومة المصرية حتى ٢٠٣٠ التي أعلن عنها مؤخرًا وزير التخطيط أشرف العربي، وتشمل قطاعات عدة منها التعليم والسياسة الخارجية بالإضافة إلى المحور الاقتصادي، هذه الخطة قد ركزت على مناقشة التحديات التي تواجه النمو الاقتصادي المصري وأهمها التضخم وعجز الموازنة، كما أكد أن الخطة لن تدخل حيز التنفيذ إلا بحلول يوليو ٢٠١٥^١، لكنها لا تكفي أن تكون رؤية اقتصادية لمصر؛ لأن مثل هذه الرؤية شأن سياسي منوط به رئيس الدولة وعادة ما يطرح في برنامج الانتخابي، وهو ما لم يتوفر في حالة السيسي لعدم وجود برنامج من الأساس، وليس من مسؤلية خبراء المالية والاقتصاد بالحكومة وضع مثل هذه الرؤية نظرًا للطبيعة التنفيذية لوظائفهم وخبراتهم. إذا كانت الحكومة هي من يحمل مثل هذه الرؤية فالأمر أكثر إشكاليًا؛ ذلك أن المتابع لتوجهات ومسيرة عمل حكومة إبراهيم محلب إلى عدم توقُّع حدوث مفاجآت في السياسات الاقتصادية المتبعة في الفترة المقبلة، التي لا تختلف جذريًا عن سياسات مبارك؛ التي أنتجت الثورة بعد إفلاسها وفسادها، في حين أن ما يحتاجه السيسي كي ينجح اقتصاديًا هو اتباع عكس سياسات مبارك الاقتصادية^٢، وهو ما لا يبدو يفعله بحكم عدم وضوح أو بالأحرى عدم وجود رؤية اقتصادية واضحة له.

• المشروعات الاقتصادية الكبرى: قناة السويس الجديدة نموذجًا منفردًا:

بالنسبة للمشروعات الاستراتيجية الكبرى طويلة الأجل التي يستند إليها السيسي وحكومة محلب لتضخ في عافية الاقتصاد، فتتمثل في مشروع قناة السويس الجديدة، فعلى الرغم من ضخامة المشروع وما يروج له إعلاميًا، إلا أن غياب الدراسات الاقتصادية المعتمدة ودراسات الجدوى حول جدواه في دفع عجلة الاقتصاد المصري خلال السنوات القادمة، في مقابل استنزاف ما هو مقرر ومعلن من عوائد لشهادات الاستثمار من الخزينة العامة للدولة خلال المدة القادمة -التي طرحها البنك المركزي بقيمة ١/٢ % سنويًا وبلغ حجم الحصيلة النهائية لبيعها ٦٤ مليار جنيه مصري، وفق ما أعلنه محافظ البنك المركزي - وفي إطار ما قد سبق وصرح وزير المالية بأن سداد هذه العوائد سيتم تخصيص مبلغ ١٢ مليار جنيه سنويًا من الموازنة العامة للدولة خلال سنوات عدة قادمة حتى يؤدي مشروع القناة الجديدة عائداً، فالأمر يعني أن المشروع سيتقل كاهل الدولة الاقتصادي لسنوات قادمة قبل أن يُدر إيرادات، فضلاً عن عدم التيقن من تحقيقه للوعود الربحية بعد أجل كما يروج له إعلاميًا. الأمر الذي يعني أيضاً أن مساهمة العديد من المؤسسات الحكومية بشرائها شهادات قناة السويس الجديدة بمليارات الجنيهات من أموال الشعب تعد مخاطرة في حد ذاتها، ومن هذه المؤسسات والهيئات: مشيخة الأزهر بربع مليون، ووزارة الأوقاف ٤٠٠ مليون جنيه، ووزارة التأمينات الاجتماعية شراء شهادات بقيمة ٢ مليار جنيه في قرار يُذكر بقرار وزير مالية مبارك بطرس غالي بالتعدي على أموال التأمينات من قبل؟!!

^١ عمرو عادلي، نخبة مصر المالية... ما لها وما عليها، ٨ أكتوبر ٢٠١٤، متاح على موقع مركز كارنيجي، وموقع جريدة الشروق اليومية.

^٢ عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، الثلاثاء ٢٤ يونيو ٢٠١٤، على الرابط:

إذن يظل مشروع القناة الجديدة مشروعًا استراتيجيًا منفردًا في الرؤية الاقتصادية للرئيس وحكومته، فما ضمانات ألا يتحول إلى توشكى آخر ويضيع أدرج الرياح؟ وإذا كانت بعض التصريحات الإعلامية تصف كيف كان مشروع القناة الجديدة مفاجأة حين طُرح على الرئيس السيسي فتحمس له وقرر تنفيذه فورًا، فلماذا لا تنتج السلطة في رؤيتها مشروعات مع هذا المشروع حتى لا يصاب المصريون بإحباط إذا ما خسر مشروع القناة الجديدة -لا قدر الله- كمشروع تنمية إقليم البحر الأحمر، أو الساحل الشمالي،...؟!

• ضعف الناتج القومي وعجز الموازنة وأزمة التضخم:

مع تراجع نسب السياحة وضعف وهروب الاستثمارات الأجنبية في مصر مؤخرًا نتيجة عدة عوامل لعل من أهمها وضع الطاقة الحرج في مصر، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالبعد التشريعي غير المحفز وغياب وجود برلمان حتى الآن، فضلًا عن الأوضاع غير المستقرة سياسيًا. في الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة المصرية على أن حجم الاستثمارات الأجنبية زاد من ٣ مليار في عام حكم الرئيس المعزول محمد مرسي إلى ٦ مليارات لهذا العام إلا أن خبراء اقتصاديون يؤكدون أن ارتفاع الرقم وراءه ما ضُخ من أموال الودائع الخارجية التي دعمت بها دول الخليج مصر بعد ٣ يوليو.

ومن جهة أخرى، يسهم في تفاقم الوضع الاقتصادي الراهن انخفاض حجم عوائد المصريين بالخارج على أصدقاء الأوضاع الإقليمية والدولية وآخرها على سبيل المثال أزمة الوضع في ليبيا التي أعلنت سلطاتها ترحيل قدرًا كبيرًا من العمالة المصرية بها والتي تقدر بنحو واحد ونصف مليون مصري^١. بعد أن كانت تقديرات البنك الدولي تشير إلى تحسن نسبي في حجم تلك الإيرادات في ٢٠١٤. فضلًا عن زيادة حجم الهجرة غير الشرعية من مصر خلال السنوات الأخيرة مما ينذر بعودتهم كعبء على الاقتصاد الوطني ومزيد من تراجع حجم إيرادات العمالة بالخارج.

وبالطبع، فكل ذلك يزيد من الارتفاع المطرد في حجم التضخم^٢ الذي يجتري به المواطن البسيط ومحدود الدخل.

أما على مستوى الوضع الاقتصادي العام أشار له تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٤ بأن عجز الموازنة في مصر وصل لواحد من أسوأ مستوياته إذ كشف أن مصر تحتل المركز ١٤٢ من أصل ١٤٤ دولة في عجز الموازنة كما تراجعت مصر من المرتبة ١٢١ في استدامة الكهرباء وهو ما يؤثر سلبًا بالطبع في إجمالي الناتج المحلي (صناعة وزراعة وجذب سياحي واستثماري)، وتأخرت إلى المركز ١١٧ بدلًا من ٦٩ في مؤشر حماية المستثمرين، أما العنف والجريمة للأسف أيضًا جاءت مصر في مركز ١٣٧ من

^١ حيث أعلنت الناطقة باسم وزارة العمل والتأهيل الليبية، عن أن الوزارة ستعمل على تنظيم وتقنين وجود العمالة المصرية في ليبيا؛ نظرًا لكثرة أعدادها ودخولها البلاد بطرق غير مشروعة" حسب قولها. وأن الوزارة ستركز في تعاقداتها المقبلة على استجلاب عمال من دول جنوب شرق آسيا. وذلك على خلفية الأزمة الأخيرة بعد اقتحام طائرتين حربيين الأجواء الليبية لضرب قوات إسلامية وتردد شائعات تورط مصر والإمارات في العملية.

^٢ حول بيانات حجم التضخم راجع الرابط التالي من الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري:

١٤٠ دولة. ولرقم ٨٥ في الجذب السياحي. علمًا بأن المستثمر الأجنبي يهتم بمثل هذه التقارير الاقتصادية الدولية قبل الإقبال على الاستثمار في مصر.

في حين تدهور أداء مصر في معظم الركائز الأثني عشرة لمؤشر التنافسية العالمي، وهي ركائز (البنية التحتية، المناخ الاقتصادي والكلبي، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، تطور سوق المال، والاستعداد لتبني وتطبيق التكنولوجيا الحديثة، حجم السوق، وتطور الأعمال، والابتكار، والمؤسسات) مما أدى لحصولها على نقاط أقل في هذه الركائز، لتصل لمستوى ١١٩ في المستوى العام للتنافسية بين الـ ١٤٤ دولة شملها التقرير. وانخفاض أداء مصر في معظم الركائز بالمقارنة بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

• حجم الدين الداخلي والخارجي:

أشار تقرير لصحيفة الإيكونوميست^١ مؤخرًا إلى توقع ارتفاع الدين الخارجي إلى ٥٧,٧٦ مليار دولار بنهاية العام ٢٠١٤ وصولاً إلى ٦٢,٤ مليار دولار بنهاية العام المقبل ٢٠١٥. وأن توقعات التقرير بشأن العجز المالي في موازنة العام الجاري، على خلفية " قرار الحكومة بتخفيض دعم الطاقة وطلب الرئيس عبد الفتاح السيسي من الحكومة تعديل الموازنة العامة للدولة بإجراء تخفيض أكبر في العجز"، إلا أنها مع ذلك تتوقع عجزاً أكبر من ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٤-٢٠١٥. مقابل تقرير من البنك المركزي المصري الذي صدر في مارس من هذا العام وكشف عن ارتفاع رصيد الدين الخارجي بمعدل ٤,٨% ليصل إلى نحو ٤٥,٣ مليار دولار في نهاية مارس الماضي مقارنة بنحو ٤٣,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٣.

وأشار تقرير البنك الدولي عن الربع الأخير من هذا العام أن نسبة إجمالي الدين الحكومي المصري (داخلي وخارجي) إلى إجمالي الناتج المحلي لا يزال مرتفعاً ولا يمكن الاستمرار في تحمله، إذ بلغت ٨٨,٨ في المائة في نهاية مارس ٢٠١٤^٢. وبالنظر في خريطة الدول صاحبة أكبر قدر من ديون مستحقة على مصر نجد في صدارتها قطر وتركيا وليبيا، الأمر الذي لا يبشر بإمكانية جدولة أو إعفاء من قبل تلك الدول على خلفية توتر العلاقات الثنائية بين كل منها ومصر منذ ٣٠ يونيو. مما يعني أنه بإضافة حجم الدين الداخلي سيقدر الحجم الكلي للديون المستحقة على مصر نحو ٣٠٠ مليار دولار، وتقدر فوائدها المستحقة سنويًا أو ما يعرف بأعباء خدمة الدين، أظهر تقرير البنك المركزي في مارس الماضي ارتفاعها بمقدار ٤٤,٨ مليون دولار لتبلغ ٢,٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو/مارس من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالفترة المناظرة من العام المالي السابق له. مما حدى ببعض خبراء اقتصاديين

^١ التقرير صادر عن وحدة معلوماتية بالإيكونوميست: The EIU اختصاراً لـ (The Economist Intelligence Unit)،
تمكن مراجعة تفاصيله على موقع الإيكونوميست:

<http://country.eiu.com/egypt>

^٢ الموجز الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يوليو ٢٠١٤، الموقع الرسمي للبنك الدولي، على الرابط:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/2014/07/20130158/predictions-perceptions-economic-reality-challenges-seven-middle-east-north-africa-countries-described-fourteen-charts>

بتقدير أنها تزيد عن حجم الإيرادات السنوية لقناة السويس التي تمثل ثاني أكبر مصدر للدخل القومي بعد الضرائب.

• دعم الاقتصاد المصري بين اتفاقات المؤسسات الدولية ووعود مؤتمر المانحين:

لطالما تعثرت الجهود المصرية منذ ٢٠١١ في الاتفاق مع المؤسسات الدولية على القروض أو المنح التي من شأنها بث ثقة الخارج في الاقتصاد المصري وجذب الاستثمارات، وبينما أُعلن مؤخرًا عن إتمام اتفاقية بين مصر والبنك الدولي تتضمن مستويين، أولهما: اتفاقية قرض البنك الدولي لمشروع توصيل الغاز الطبيعي للمنازل، وبلغ القرض ٥٠٠ مليون دولار، يتم سداده على ٣٠ سنة منها ٥ سنوات فترة سماح، لتوصيل الغاز لـ ٨٥٠ ألف وحدة سكنية سنويًا. بما يساوي مد شبكات الغاز الطبيعي لـ ١,٥ مليون أسرة في مصر، وتانيهما: المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي عن طريق البنك الدولي للمشروع الاستثماري العاجل للتشغيل. وتبلغ قيمة المنحة ٦٧,٦ مليون يورو (نحو ١٠٠ مليون دولار)، وتأتي هذه الاتفاقية كمساهمة من الاتحاد الأوروبي في تنفيذ البرنامج القومي العاجل للتشغيل كثيف العمالة الذي تتبناه الحكومة المصرية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى إيجاد فرص عمل قصيرة الأجل للعاطلين عن العمل^١.

أما صندوق النقد الدولي الذي سبق وأعلن في يوليو ٢٠١٣ عن تجميد مفاوضات الصندوق مع مصر بشأن قرض بقيمة ٤,٨ مليار دولار حتى تحظى الحكومة المؤقتة وقتها باعتراف دولي، ليصل الأمر بعد خروج بيان من وزارة المالية المصرية الشهر الماضي بأنها ستطلب من صندوق النقد الدولي إجراء تقييم متأخر كثيرًا للاقتصاد المصري بأمل تحسين صورة البلاد قبل مؤتمر المانحين، وهو ما استجاب له الصندوق مؤخرًا بعد أن قام وفد مصري -مكون من: وزراء التعاون الدولي، والاستثمار، والمالية، ومحافظ البنك المركزي- بالمشاركة في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد، التي استضافتها واشنطن في ٩ أكتوبر الجاري. وذلك لاستعراض خطوات الإصلاح التي اتخذتها الحكومة المصرية، سواء في ملف ترشيح الدعم أو الإصلاح المالي واستعادة استقرار الموازنة العامة وكذا ما يتعلق بالتعديلات التشريعية المتمثلة في إصدار قانونين جديدين للجمارك والضريبة على القيمة المضافة لمنح مزايا ضريبية للمستثمرين. ومن ثم، فقد أعلن مسعود أحمد- مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي خلال تصريحاته على هامش أعمال اجتماعات الخريف للبنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن- عن استعداد الصندوق لدعم مصر في الفترة المقبلة، وأن الوضع السياسي في مصر أصبح أكثر استقرارًا، وهو الأمر الذي استفاد منه الاقتصاد خاصة بعد عدة قرارات مهمة اتخذتها الحكومة المصرية مؤخرًا، وأن معدل النمو في مصر تحسن هذا العام إذ يقدر الصندوق معدل النمو بنسبة ٣,٥ بالمائة وهو ما قد يتحسن العام المقبل إذا استمرت عملية الإصلاح الاقتصادي. وقالت كريستين لاجارد، مديرة صندوق النقد الدولي، في وقت سابق، إن الصندوق مستعد لتقديم دعم لمصر وسيشارك في المؤتمر الاقتصادي\ مؤتمر المانحين المقرر عقده في ٢١ و ٢٢ فبراير ٢٠١٥ بشرم الشيخ، وفق ما أكدت عليه الدكتورة نجلاء الأهواني وزيرة التعاون الدولي مؤخرًا. وذلك في إطار ما يعرف بمشاورات "المادة الرابعة" التي يقوم من

^١ المصدر السابق.

خلالها خبراء من صندوق النقد الدولي بتقييم الأحوال الاقتصادية والمالية لدولة معينة بهدف إلى جذب الاستثمارات. والذي تأمل الحكومة المصرية أن يأتي في صالح مصر بما يسهم في عودة تدفق الاستثمارات الأجنبية علي السوق المصرية سواء كاستثمار مباشر في الاقتصاد الحقيقي أو غير مباشر في سوق الأوراق المالية." الأمر الذي يثير تساؤلاً مهمًا: لماذا تهول الحكومة المصرية وتعول على مؤتمر المانحين في حين أن خبرتها السابقة مع مثل هذه المؤتمرات تؤكد أنها مجرد وعود بالاستثمار في مصر أكثر من كونها التزامات واستحقاقات تقدمها الدول المانحة؛ وليس أدل من مؤتمر المانحين الذي عقد لدعم الاقتصاد المصري عام ٢٠٠٢ إبان فترة حكم مبارك وقدمت الوعود بضخ ١٠ مليارات دولار للاقتصاد المصري بينما لم تصرف على إثرها أي من تلك المبالغ؟! وفي حين أن مؤتمرًا لجذب الاستثمارات ودفعه بحوافز تشجيعية للمستثمرين من شأنه المساهمة بشكل أكثر إيجابية في إقالة عشرة الاقتصاد المصري عن مؤتمر لمزيد من المنح والمساعدات!

فمؤتمر المانحين المرتقب الذي دعت إليه المملكة العربية السعودية، كنوع من تواصل دعمها للنظام المصري بعد ٣٠ يونيو، سبقته مبادرات دعم اقتصادي سعودي وإماراتية وخليجية عدة ولكنها تحولت من منح إلى قروض مما يعني مزيدًا من إثقال كاهل الاقتصاد المصري بالديون، ومنها القرض الأخير الذي وافقت الإمارات على منح مصر قرضا لتلبية احتياجاتها من المنتجات البترولية على أن تسدد مصر الأقساط على ٥ سنوات بأقساط ربع سنوية وفترة سماح لمدة عام. وكان البنك الإسلامي للتنمية - بدعم سعودي - قد أعلن عن إقراض مصر مبلغ ٤,٥ مليون دولار توجه لدعم الطاقة والموانئ. حيث أعلن وزير المالية هاني قذافي ومحافظ مصر في البنك الإسلامي للتنمية موافقة مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الإسلامي للتنمية خلال اجتماعه بجدة مؤخرًا على تقديم ٤,٨ مليون دولار لتمويل مشروعين بمصر في قطاعي البترول والطيران. وذلك في إطار مزيدا من التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية من المقرر أن تشهده الفترة المقبلة.

• وأخيرًا وهو كذلك أولاً: عدم الاستقرار السياسي وانعكاسه على الوضع

الاقتصادي:

الاستقرار السياسي من أهم ما وعدت به، بل وبشرت به، السلطة القائمة في مصر، لكن استمرار الانفلات الأمني والعمليات الإرهابية رغم تواصل جهود مكافحتها، فضلا عن الاحتجاجات التي وإن تم الحد منها على إثر قانون التظاهر والقبضة الأمنية، إلا أن وعد الأمن والاستقرار السياسي لم يلمسه لا المواطن العادي ولا المستثمر الذي يحتاج لإجراءات وضمانات تشريعية وديمقراطية تنم عن شفافية في اتخاذ القرار الاقتصادي المصري حتى لا يهرب برأس ماله الجبان. يزيد الأمر بلة المناخ الإقليمي والدولي المتوتر الذي يشهد توجهًا لإقامة تحالف دولي كمرحلة جديدة للحرب على الإرهاب ممثلًا في تنظيم "داعش". فهل يمكن أن تكون انعكاسات هذا الوضع والتحالف الإقليمي والدولي على الوضع الاقتصادي المصري إيجابية؟! ولو مثلًا بطرح السلطات المصرية مساومة تقضي بأن مساهمتها في هذا التحالف المزمع مقابل إعفائها من جانب من ديونها الخارجية، على غرار ما فعل مبارك من قبل إبان أزمة الخليج الثانية مقابل مساهمة قوات مصرية في

حرب الخليج ١٩٩٠؟ أم أن زيارة وزير خارجية الولايات المتحدة (جون كيري) لمصر في ١٣ سبتمبر الجاري لوضع الترتيبات الأخيرة لكيفية مساهمة مصر في التحالف، وإعلانه أن "الولايات المتحدة تدعم مصر في حربها ضد الإرهاب" هو وعد كافٍ لأن تتحمل الخزانة العامة للدولة المصرية واقتصادها المهزوم المتزنج أعباء تدخل قوات مصرية في حرب إقليمية لا يعلم مداها ولا تداعياتها المستقبلية إلا الله، تحت دعوى أمريكية للحرب ضد الإرهاب التي ما انفكت تحاربه حتى جرت على المنطقة والإقليم وبالأحرى من تنظيمات إرهابية وانقسامات مذهبية عبر ١٣ عامًا منذ إعلانها الحرب على الإرهاب بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر؟! وهل يمكن بعد ذلك الحديث عن مؤشرات أو احتمالات لتعافي الاقتصاد المصري على المدى المنظور؟!

يحتاج السيسي من أجل انتشار الاقتصاد المصري من وهدة الركود والبطالة وانخفاض السيولة إلى إصلاحات اقتصادية جذرية لهيكل الإنفاق (الدعم، الأجور، إلخ) والإيرادات، تتزامن مع إصلاحات إدارية وقانونية واسعة لمحاربة الفساد وسوء الإدارة، قيام السيسي بأي إصلاحات جذرية تتضمن معاناة أكثر للطبقة الوسطى والدنيا، وفي الوقت نفسه تحايي رجال الأعمال من منطلق تشجيعهم وتحفيزهم على الاستثمار، هذه السياسة قد تُهدد بتحوّل هذه الفئات من حزب الكنبه إلى المعسكر الثوري، وفي المقابل فإن أي سياسات جذرية تصل إلى رجال الأعمال من قبيل رفع دعم الطاقة، أو فرض مزيد من الضرائب قد يزيد من مخاطر عدم دعمهم النظام؛ بل وهز قواعده عبر أبواقهم الإعلامية، وهو ما يعني مزيدًا من الخلافات داخل معسكر الانقلاب^١.

وأخيرًا يثور تساؤل مشكل حول الوضع الاقتصادي الراهن: أين العدالة الاجتماعية التي تُشعر المواطن العادي بالتحسن والاستقرار، فهل التصريحات والبيانات حول التحسن النسبي للنمو الاقتصادي المصري على مستوى الأرقام، وكذا الحصول على ثقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن تحسّنها في مقابل ٢٠ حالة انتحار حدثت في مصر مؤخرًا لضيق الحالة المعيشية، وهو ما جاء متوازيًا مع أرقام رسمية بارتفاع حجم التضخم خاصة في شهر سبتمبر الذي أتى هذا العام متزامنًا مع ثلاث مواسم للمصروفات تشكل عبئًا على كاهل الأسر المصرية: موسم دخول المدارس، وعيد الأضحى، وقرب إقبال الشتاء؟ الأمر الذي يعيد لذاكرة المواطن الوضع الاقتصادي لمصر قبيل ثورة يناير حيث كانت الحكومة تتشدد بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بينما المواطن يزرع في ضيق الأحوال المعيشية على مشارف ثورة رفعت شعار العيش والكرامة والعدالة الاجتماعية!

^١ عماد الدين شاهين، عهد السيسي: التحديات والتوقعات، مصدر سابق.